المحاضرة السادسة: آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاجتماعية

تمهيد

الفساد المالي والإداري كما سبق له أسباب تتقدمه وتدعو إليه، توقع صاحبه في ارتكابه وفعله، وبالجانب المقابل فإنّ له آثارا ونتائج وخيمة يخلّفها سواء من الناحية السياسية، أو الناحية الاقتصادية، أو الناحية الاجتماعية، أو أي ناحية من النواحي، ومحاضرة اليوم سنتعرف من خلالها على آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاجتماعية، فما هي هذه الآثار؟

1/ تعريف الآثار لغة واصطلاحا

أ- لغة

الآثار جمع أثر وهو بفتحتين ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف، أي: بَقِيَّةُ الشيْءِ، والآثارُ: الأَعْلامُ.

ب- اصطلاحا

الأثر في الاصطلاح يطلق على عدة معان، من ذلك:

النتيجة: وهي الحاصل من الشيء، وبمعنى العلامة، وبمعنى الجزء، وهذه المعاني لا تخرج عن المعنى اللغوي، وهي عموما بمعنى ما يترتب على الشيء، أي نتائجه، فنقول: أثر العقد، أثر النكاح، أثر الفساد، أي الأحكام والنتائج المترتبة على كلّ واحد من هؤلاء.

2/ آثار الفساد المالي والإداري من الناحية الاجتماعية

للفساد المالي والإداري آثار ونتائج عديدة من الناحية الاجتماعية، وفيما يلي عرض لنتائج ذلك:

* **انهيار أخلاقيات الوظيفة العامة:** فاستشراء الفساد المالي والإداري من شأنه زعزعة الثقة في مؤسسات الدولة وإداراتها، فمثلا المجتمعات التي تضع الرجل في غير مكانه المناسب فالنتيجة الحتمية في نظر المجتمع هي ضعف هيبة الدولة.

* **الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية:** يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى نشوء فئة في المجتمع ثرية نتيجة معاملاتها غير المشروعة وإكسابها أموالا مختلفة المصادر بطرق ملتوية، وازدياد الفقر للفئات الأخرى، وبذلك يحدث تمييز طبقي بين شرائح المجتمع، كما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا واجتماعيا وكذا اقتصاديا، بإضعاف مستوى معيشتهم وبالتالي تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

* **انهيار القيم الأخلاقية:** يقوم الفساد على إضعاف الوازع الديني وزعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع كالأمانة والصدق والإخلاص والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وكذا أخلاقيات المهنة لدى الموظفين وعدم المسؤولية ولا يخفى أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات، يقول أحمد شوقي:

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم * فأقم عليهم مأتما وعويلا**

* **انتشار الإحباط والسلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع:** وهذه نتيجة حتمية كذلك، فالفساد المالي والإداري إذا أصبح صفة راسخة في مجتمع ما، فإنّ ذلك بالضرورة يؤدّي إلى السلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع، وعدم الاكتراث لما يحصل، وبذلك تنهار الأخلاق والقيم الاجتماعية.

* **تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة:** يقود الفساد المالي والإداري إلى تقليص فرص العمل وتفشي البطالة وعدم الاهتمام بأمور المواطنين أو توفير خدماتهم، فتأزم الظروف الاجتماعية من شأنه فتح المجال للتذمر الشعبي العام واللجوء إلى الإضرابات والتظاهرات وأحيانا إلى زعزعة أمن البلاد.

* **عدم الاكتراث بالقانون وعدم احترامه من قبل الأفراد:** وذلك بشعور شريحة من المجتمع بالظلم، وحرمانها من حقوقها، ما ينعكس سلبا على ثقة المواطنين في الأجهزة الحكومية، كما يؤدي الفساد إلى تعمد بعض الأفراد على عدم احترام القانون كعدم دفع الضرائب وعدم الاهتمام بالمرافق العامة ما يخلق التمرّد والعنف الاجتماعي.

* **تدنِّي مستوى التعليم:** وذلك من خلال تخصيص الدول لميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشريَّة التي تُعَدُّ حجر الزاوية في عمليَّة التنمية البشريَّة ورفع مستوى التعليم

والتحضُّر في المجتمع، غير أنَّ الفساد الإداري والمالي يمتصُّ الكثير من أموال هذه الميزانيات ويصرفها عن أهدافها الحقيقية، وبالتالي يساهم في انحدار مستوى التعليم.

* **تدنِّي المستوى الصحيِّ**: فالفساد المالي والإداري نتيجة حتمية كذلك لتدنّي المستوى الصحّي مثلما يحدث مع التعليم تماما، فإفساد الأموال وصرفها عن غرضها الحقيقي يؤدّي بالضرورة إلى عدم حصول الأفراد على القدر الكافي من الاهتمام والرعاية الصحية، وبهذا يتدنّى المستوى الصحي للأفراد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

* **انتشار الجريمة وغياب الأمن والاستقرار**: وذلك نتيجة الاحتقان الاجتماعي، وظهور الحقد بين أفراد المجتمع نتيجة الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى تصاعد حالات العنف والانقسام في المجتمع الأمر الذي يدفع البعض منهم لارتكاب الجرائم.